مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

رؤى واتجاهات حول تطبيق مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي"

الدكتور محمد معن ديوب*
الدكتور عماد حبيب**
حسان محمد دروبي***

(تاريخ الإيداع 28 / 10 / 2007. قُبِل للنشر في 2008/2/3)

□ الملخّص □

تناول هذا البحث في البداية الإشكاليات الداخلية والخارجية التي تثيرها مسألة تحديد الهوية الاقتصادية في سورية، الأمر الذي استوجب على الاقتصاد السوري أن يجد نفسه بحاجة إلى مشروعين للإصلاح، أحدهما هو المشروع الخارجي، والآخر هو المشروع الوطني للإصلاح الذي ينطلق من اعتبارات الضرورة الوطنية ومصلحة سورية كوطن ومواطنين، مع استعراض آراء وخيارات المفكرين حول شكل هدا الإصلاح الاقتصادي، وهم التيار الليبرالي والمحافظ والتيار المتوسط بينهما، ورؤية كل من هؤلاء حول كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

كما حاول هذا البحث توضيح ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي وأثره على البلدان النامية في عصر العولمة الجديدة، ومن ثم توضيح خصوصية التطورات الاقتصادية والبنية الاقتصادية في سورية في مواجهة العولمة والأخذ باقتصاد السوق الاجتماعي، وأخيراً إظهار العوائق القائمة أمام اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وكيفية التغلب عليها من خلال بعض الحلول والتوصيات التي تم التوصل إليها.

كلمات مفتاحية:
الهوية الاقتصادية في سورية – اقتصاد السوق الاجتماعي.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** محاضر في قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – مدير المصرف التجاري السوري – الفرع رقم1 – اللاذقية – سورية.
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

Views and Directions on Applying the Concept of Social Market Economy

Dr.Mohamad Maan Dayoub*
Dr. Imad Habib**
Hassan Mohammad Droubi***

(Received 28 / 10 / 2007. Accepted 3/2/2008)

□ ABSTRACT □

This research first discusses the internal and external problems created by defining the economic identity of Syria, which forced the Syrian economy to find two repairing projects, external and national. The latter starts from national considerations the needs interests of Syria and its citizens, taking into consideration the opinions of Syrian thinkers, liberal, conservator, and otherwise, regarding the move to social market economy.

This research also tries to explain the concept social market economy and its effect on developing countries in the new globalization age. It also shows the obstacles in the face of social market economy in Syria.

Keywords:
Economical Identify, Social Market Economy.

* **Associate Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

بعد جملة المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها سورية خلال السنوات التي أعقبت العام 2000 من انفتاح تباينت مساحته،وكان واسعاً وواضح المعالم كما في بعض القطاعات كالمالية والمصارف والتجارة الخارجية، و انفتاح محدود في قطاعات أخرى، كان من الضروري تحديد معالم وطريق المرحلة التي يقصدها الاقتصاد السوري مستقبلا،فمقابل تحرير التجارة الخارجية وقطاعات المصارف والتأمين والاتصالات والإعلام وغيرها لم يعد لمفهوم مركزية دور الدولة المباشر وسيطرتها على نواحي الاقتصاد السوري أي معنى، وبالتالي فالخيار المتاح كان ووفق ملامح خطوات الإصلاح الأولى، التحول نحو تطبيق اقتصاد السوق بآلياته وشروطه، وهذا ما أشارت إليه بوضوح الخطوة الأولى التي تمت في العام 2001 والتي تمثلت بتحرير أسعار العديد من السلع والمواد المطروحة في الأسواق المحلية و ترك الأمر لقانون العرض والطلب...

ولكن هناك ملاحظة مهمة يجب التذكير بها في هذا السياق وهي أن التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم كان يقوم على مبدأين رئيسين:

المبدأ الأول:

ويتعلق بالابتعاد في الإصلاح عن مفهوم الصدامات والمفاجآت من خلال التدرج في التنفيذ منعا لأية انعكاسات سلبية على الطبقات الاجتماعية، كما حدث في بعض الدول العربية والأجنبية.

أما المبدأ الثاني:

فيقوم على تجنب أية إجراءات قد تتسبب بآلام للشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 33% من عدد السكان في سورية تحت خط الفقر، وهو ما يعني[1] صراحة حسم مسألة استمرارية الدعم الحكومي وتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بطريقة ايجابية وغير مباشرة. ولعل هذه الظروف هي التي دفعت بالمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام 2005 إلى اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي نهجاً اقتصادياً جديداً، وبعبارة بسيطة جداً بعيدة عن مفاهيم المصطلحات وتعددها يمكن القول إنّه يعني تطبيق آليات اقتصاد السوق مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب والاعتبارات الاجتماعية، لكن ورغم مرور نحو عامين على إقرار هوية الاقتصاد السوري لا يزال هناك جدل واسع داخل الحكومة وفي الوسط الاجتماعي حول تحديد إطار لهذا المصطلح والمفهوم وآليات تنفيذ واضحة، الأمر الذي خلق لدى الكثيرين موقفاً معارضاً لهذا النهج وتحميله مسؤولية بعض الأزمات رغم أنه ما يزال خارج حيز التنفيذ.

أهمية البحث وأهدافه:

بات تحول الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي أمراً محسوماً ولكن هذا التحول لم يأت دفعة واحدة بل كانت هناك أسس ونظم هيأت لهذا الانتقال، ومن أهم القوانين والتشريعات التي صدرت لتهيئة الإطار القانوني الناظم لعملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، قانون المصارف الخاصة، وقانون مجلس النقد والتسليف وقانون مكافحة غسيل الأموال وقانون السرية المصرفية وقانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية .....الخ.

[1] هيئة تخطيط الدولة، *التحليل الاقتصادي لسورية لعام2005*، ص40.

والتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي يعنى التحول إلى آليات اقتصاد السوق مع تجاوز الانعكاسات الاجتماعية السلبية لهذه الآليات. ولعل الهدف من هذا الاقتصاد مراعاة النواحي الاجتماعية وتحقيق العدالة والرعاية الاجتماعية للمواطن بشكل أكثر فاعلية، و إطلاق العنان لآليات السوق العرض والطلب ودون الانتقاص من دور القطاع العام والدولة، وفي موازاة ذلك اتخذت سورية قرارا بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص على متابعة المشاركة في عملية التنمية الجارية، لدوره التاريخي في تحقيق مساهمة كبيرة في حجم الناتج المحلى الإجمالي حيث يساهم هذا القطاع بحوالي 60% من هذا الناتج.[1] ولعل دخول صناعات جديدة إلى سورية مثل صناعة السيارات(معمل سيارات سابا في المنطقة الصناعية بحسياء – حمص) يعتبر بفضل السياسة الاقتصادية العامة التي تتبعها سورية والتي تقوم على تشجيع القطاع الخاص من خلال تبسيط الإجراءات وإصدار القوانين و التشريعات المالية والضريبية الهامة وافتتاح المصارف الخاصة وتطوير أنظمة التجارة الخارجية وغير ذلك.

وقد تضمن البحث مجموعة من الأهداف ومنها:

1- تحديد هوية الاقتصاد السوري ضمن جملة الضغوط والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة به.

2- إظهار جملة التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري من خلال تطبيق آلية اقتصاد السوق الاجتماعي، وكيفية الاستفادة من هذا النظام من خلال الفهم الصحيح والتطبيق الأمثل لقوانينه، وبما يؤدي للوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وإلى تحقيق دولة الرفاه المرجوة.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث سنعتمد على المنهج الاستنباطي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، مع التأكيد على أهمية المنهج الاستقرائي، خاصةً ونحن نهدف في هذا البحث إلى الشفافية، وبالتالي قياس أو استقراء الحقائق كما هي، كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج التحليلي والإحصائي الذي لا غنى عنه في الدراسات الاقتصادية من أجل تحليل بعض البيانات والأرقام.

عرض البحث:

تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

أولاً: مشكلة تحديد الهوية الاقتصادية في الاقتصاد السوري.

ثانياً: ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي.

ثالثا: اقتصاد السوق الاجتماعي والبلدان النامية في عصر العولمة الجديدة.

رابعاً: تحديات اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية.

أولاً: مشكلة تحديد الهوية الاقتصادية في الاقتصاد السوري:

تثير مسألة تحديد الهوية الاقتصادية في سورية الكثير من الإشكاليات، منها ما يتعلق بالاختلاف العقائدي للمفكرين الاقتصاديين باعتبارهم ينتمون إلى مدارس اقتصادية مختلفة، منها ما يتعلق بالقوى الداخلية الضاغطة مجتمعيا على الصعيد الاقتصادي والسياسي، ومنها ما يتعلق بقوى الضغط الخارجية المتمثلة بالهيئات والمنظمات

الدولية أو الدول الأجنبية، إذ إن الاقتصاد السوري يجد نفسه بين مشروعين للإصلاح أحدهما هو المشروع الوطني للإصلاح والثاني هو المشروع الخارجي المفروض على دول المنطقة ومن ضمنها سورية.

في الحقيقة أدت المتغيرات الدولية التي طرأت أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى نشوء نظام عالمي جديد إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وانتقال الدول المنبثقة عنه بالإضافة إلى ما كان يدعى بمنظومة الدول الاشتراكية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. هذا الانتقال الذي اعتبر بمثابة انتصار للنظام الرأسمالي وآلياته، ومن هنا برزت ظاهرة العولمة أو كوننة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وترافق ذلك مع الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي ورثت الاتفاقيات العامة للتجارة أو الغات.

ولقد أخذت الولايات المتحدة الأميركية على عاتقها قيادة النظام العالمي الجديد والدفاع عن النظام الرأسمالي وآلياته حتى باستخدام القوة التي تم عرضها في أماكن متفرقة من العالم، وذلك من أجل فرض الليبرالية الديمقراطية التي اعتبرت بمثابة وصفة جاهزة، وعلى جميع المجتمعات العالمية اعتمادها حتى ولو استدعى الأمر التدخل العسكري وقلب الأنظمة الحاكمة لدول ذات سيادة.

وتعني الليبرالية الديمقراطية الانتقال إلى اقتصاد السوق على الصعيد الاقتصادي أما على الصعيد السياسي فهي تعني حرية التعبير وتعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة.

إذاً هذه المتغيرات الدولية فرضت ضرورة التغير في الاقتصاد السوري في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع الاقتصادية في سورية في مرحلة من الجمود والسكون وتفتقر للحركية أو الديناميكية لمواكبة هذه المتغيرات ومواجهة التحديات المنبثقة عنها، ومن هنا ولدت ضرورة الإصلاح الاقتصادي.

وما إن بدأ الإعلان عن الإصلاح الاقتصادي حتى بدأ الحديث يدور فيما إذا كان هذا الإصلاح ضرورة وطنية أم استجابة لمتغيرات دولية. إذ إن البعض اعتبر أن الإصلاح مطلب داخلي على المستويين الرسمي والشعبي أكثر مما هو مطلب خارجي ناتج عن متغيرات دولية، وبالتالي فإن الإصلاح ضمن هذه الرؤية يستدعي احترام خصوصية المجتمعات وذلك من خلال انتقاء سبل الإصلاح بما يتوافق مع الظروف المحلية.

أما البعض الآخر فقد اعتبر أن الإصلاح هو نتاج هذه المتغيرات الدولية وهي مفروضة على المجتمع بفعل القوى الخارجية من المنظمات والهيئات الدولية وفقا لاتفاق واشنطن بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة الأميركية.

لذلك فإن هذا الإصلاح مرفوض شكلاً ومضموناً ، ولاسيما بعد أن كشفت الولايات المتحدة الأميركية عن نياتها الشريرة، والتي قامت بتحييز المنظمات والمؤسسات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط التي كانت قد أعلنتها منطقة نفوذ أميركي. وفي الحقيقة إن مشروع الإصلاح الخارجي إن تجاوزنا تسميته الإصلاح يهدف إلى إقامة منطقة ترتبط مع الولايات المتحدة بأغلال الهيمنة الاقتصادية وذلك من خلال ربط الدول العربية ومن ضمنها سورية بمشاريع ربط إقليمية تختلف عن المشاريع العربية كالتكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية وذلك من خلال الدعوة إلى مشروع (الشرق أوسط الكبير).

لذلك فإن حاجتنا لمشروع للإصلاح الاقتصادي والسياسي ينطلق في الحقيقة من اعتبارات الضرورة الوطنية ومصلحة سورية كوطن ومواطنين، أي يصب في مجرى التقدم والنماء للمجتمع السوري على المدى القصير أو الطويل، لذلك من اعتبارات السيادة الوطنية التي تم اختراقها من قبل الولايات المتحدة، من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، نرفض هذه المشاريع لأنها تمس سيادتنا الوطنية عدا عن كونها لا تحترم خصوصية المجتمع السوري.

بل على العكس إن هذه الدعوات الخارجية قد تحرم عملية الإصلاح من الدعم الشعبي لقطاعات كبيرة من المجتمع السوري ما يجعل الإصلاح يبدو وكأنه إرادة للأجنبي فيصبح في هذه الحالة وكأنه مفروض على الشعب. هذا الشعب لن يضحي باستقلاله السياسي وحريته ويقبل بالاحتلال والتبعية، وهذا ما يقودنا إلى طرح شكل الإصلاح أو شكل التغيير المجتمعي، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه ليس كل تغيير بالضرورة هو إصلاحاً وإن يكن كل إصلاح هو بالضرورة تغييراً.

وهذا ما يقودنا بالتالي إلى استعراض مختلف الآراء أو التيارات فيما يتعلق بشكل الإصلاح الاقتصادي وبالتالي الهوية الاقتصادية للاقتصاد السوري.

في الحقيقة يمكن إيجاز هذه الآراء والأفكار ضمن ثلاثة تيارات وهي:[2]

1- التيار الليبرالي:

الذي يريد الانتقال إلى اقتصاد السوق بكافة أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على غرار ما تم في بلدان أوروبا الشرقية وفي العديد من البلدان النامية، ويدعم هذا التوجه الاقتصاديون الذين يتبنون موقفاً ليبرالياً بهذا الشكل أو ذاك، ويرى هؤلاء أن سورية بلد صغير لا يملك الإمكانات الاقتصادية ما يجعلها قادرة على الانعزال على نفسها بعيدا عن العالم. كما أن هناك متغيرات على الساحة الدولية لابد من الانصياع لها، فلابد لسورية أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية وأن تعمل على الانفتاح والاندماج بالاقتصاد العالمي. وبالتالي يجب على سورية أن تعمل على تحرير المبادلات التجارية وفتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية. وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يستوجب إلغاء الدعم على السلع الحياتية وترك آلية السوق تحدد الأسعار وتحدد تخصيص الموارد وفقاً لمتطلبات العرض والطلب.

ويؤكد أنصار هذا التيار على ضرورة بيع مؤسسات القطاع العام وخصخصتها بما فيها قطاع الخدمات من صحة وتعليم...الخ. وبالتالي التخلص من كل ما يمت بصلة للنظام الاشتراكي. ولكن ينسى ويتناسى هؤلاء أن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق من قبل ما كان يدعى بالاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية أدت إلى نتائج كارثية اجتماعية واقتصادية.

ولقد عزا البعض السبب وراء هذه النتائج الكارثية في البلدان التي انتقلت إلى اقتصاد السوق إلى الأسلوب أو الطريقة التي اتبعت في عملية الانتقال أي ما يدعى بأسلوب الصدمة وليس إلى طبيعة هذه السياسات نفسها أي السياسات الليبرالية. هذه السياسات التي اعترف البنك الدولي أنها عطلت عملية التنمية في البلدان التي اتبعتها، إذ إنها أعطت الأولوية للتوازنات الاقتصادية على حساب النمو والاستخدام أو التشغيل.

لذلك نتساءل هل هذا ما يعدنا به دعاة الليبرالية الاقتصادية من المفكرين الاقتصاديين، والذين يتفق معهم ما يسمى رجال الأعمال الجدد الذين استفادوا من اقتصاد الفرص الذهبية، من خلال الاستفادة من القرارات الاقتصادية وتطويعها وفق مصالحهم الخاصة بمشاركة البيرقراطية في الإدارات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام؟

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك طبقة من رجال الأعمال ممن عانى وصابر وصبر وعمل في جو صعب من المنع والحصر والتقييد، وهم الرأسماليون الوطنيون.

2- التيار الثاني وهو التيار المحافظ:

وهو التيار الخائف من التغيير وما قد يحمله من مفاجآت قد تكون مأساوية. و يقسم هذا التيار إلى قسمين: القسم الأول وهو متخوف من التغيير لأسباب مصلحية وبالتالي الخوف من التغيير بحد ذاته، لأن التغيير قد يؤدي إلى الإقصاء على اعتبار أن المستقبل لا يصنعه رجال الأمس. وبالتالي فإن التغيير سوف يطول هؤلاء، ولذلك فإن هؤلاء لا يمكن إلا أن يكونوا أعداء التغيير لأسباب مصلحية أي رافضين أو مقاومين للتغيير، وهم مع التغيير مادام التغيير لن يطولهم أو يطول مكتسباتهم. وهذه الفئة تمثلها البيرقراطية والتي أصبح استمرارها يهدد عملية الإصلاح ذاتها كما يهدد الاستقرار ذاته ولا ينخدع أحد من الاستمرار فالاستمرار لا يعني الاستقرار.

ومن هنا تأتي أهمية الإصلاح الإداري والذي يعتبر بمثابة أحد مداخل الإصلاح الاقتصادي. وقد لمسنا في سورية تحولات هامة لعملية الإصلاح الإداري من خلال جملة من التغييرات والتعديلات الحكومية خلال الفترة الزمنية القصيرة الماضية.

أما القسم الثاني فهو القسم المتخوف من التغيير لأسباب إيديولوجية، من مناهضي العولمة والرأسمالية، وبالتالي فإن هؤلاء يرون أن الانتقال إلى اقتصاد السوق والخصخصة هو بمثابة التخلي عن العقيدة الاشتراكية والانتقال إلى العقيدة الليبرالية.

3- التيار الثالث فهو التيار الوسط:

وهو التيار القائل إن الأوضاع الاقتصادية في سورية لم تعد تتلاءم مع المتغيرات العالمية وبالتالي يجب مواكبة هذه المتغيرات مع الحفاظ على الثوابت الوطنية.

وبالتالي، يجب تشجيع هذا التيار لأنه يمثل أو يضم غالبية آراء أفراد المجتمع السوري.

وهذا التيار ينادي بضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق مع الحفاظ على منظومة الحماية الاجتماعية، أي التوفيق ما بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي وهي ليست فكرة جديدة، فقد نادى بها الاقتصادي جون ستيوارت ميل عندما أعلن أن قوانين الإنتاج تخضع للقوانين الطبيعية، أما قوانين التوزيع فتخضع للقوانين الوضعية، أي إذا كان اقتصاد السوق جيداً من حيث الإنتاج فهو سيئ من حيث التوزيع وبالتالي إن اقتصاد السوق لا يؤدي بالضرورة إلى تطابق المصالح الفردية مع المصلحة العامة. أي إذا كان الاقتصاد الأمثل هو الاقتصاد القائم على حرية المبادرات الفردية فإنه يجب تدخل الدولة من خلال توجيه هذه المبادرات بما يخدم المصلحة العامة على اعتبار أن الفرد ليس حقيقة منفصلة عن الجماعة. لذا لابد من تدخل الدولة من خلال السياسة المالية أي من خلال الضرائب والإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق العدالة المجتمعية.

هذه هي الأفكار التي اعتمدتها الرأسمالية بعد الثلاثينيات من القرن المنصرم إثر الافكار الاقتصادية لجون كينز، فقد استطاعت الرأسمالية أن تقارع الأنظمة الاشتراكية في العدالة الاجتماعية وذلك من خلال منح التعويضات العائلية والضمان الصحي وتعويضات البطالة والتعويضات والمنح الدراسية...الخ. في الوقت الذي عجزت فيه الأنظمة الاشتراكية أن تحقق تطلعات أفراد مجتمعاتها وشعوبها في إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات، ذلك الوقت الذي كانت فيه طبقة بيرقراطية متخمة وفي ظل من غياب حرية التعبير فكان الانهيار.

في الحقيقة إن هذا التيار الأخير وهو التيار الوسط ما بين بين، يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية ويهدف إلى إصلاح النظام المجتمعي القائم من الداخل ودون الانقلاب عليه، ويهدف إلى التوفيق ما بين المتغيرات الدولية ويحافظ على الخصائص الذاتية للنظام المجتمعي القائم في سورية. وهو يصب في المحصلة في

منهج حزب البعث العربي الاشتراكي وينطلق من الأسس التي أرسى دعائمها الرئيس الراحل حافظ الأسد في الحركة التصحيحية والمتمثلة في التعددية الاقتصادية أي تعدد أشكال الملكية والأنماط الاقتصادية، والتعددية السياسية والمتمثلة في الوفاق السياسي من خلال الجبهة الوطنية التقدمية، هذه الأسس التي أكد الرئيس بشار الأسد التمسك بها والحفاظ عليها وتطويرها وتحديثها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في سورية.

وبالنتيجة نجد أن الاقتصاد السوري يجد نفسه بين مطرقة الليبرالية وسندان البيروقراطية، بين التيار الليبرالي الذي يريد لنا ركوب قطار العولمة وتطبيق الموديل الخارجي في الإصلاح وبالتالي التخلص من النظام المجتمعي القائم والانقلاب عليه، وهي إن تطرح مفهوم الإصلاح فإنما تهدف إلى التغيير. هذا التغيير الذي ليس في مصلحة سورية كوطن ومواطن وإنما هو في خدمة المشاريع الخارجية. وبين البيروقراطية التي أضحت عبئا يهدد عملية الإصلاح، هذا الإصلاح الذي هو مطلب شعبي ويجب احترام رغبة الشعب الذي ضحى وعانى في سبيل استقلاله.

لذلك ننتظر ما وعد به الرئيس بشار الأسد، والذي حدد في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، حول تبني اقتصاد السوق الاجتماعي وحسب المفهوم المنتظر منه.

ثانياً: ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي:

رأينا فيما سبق أن التوجه العام للسياسة الاقتصادية في سورية بقي غير واضح على النحو الذي يكشف عن حقيقة هذا التوجه، وعن الخيار الذي اعتمدته القيادة السياسية، حتى جاء المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 2005، وأعلن عن تبني سياسة "اقتصاد السوق الاجتماعي"، فحسم بذلك النقاش الدائر حول هوية الاقتصاد السوري، ولكن لم يحسم الأمر نهائياً، فالموضوع لا يحسم برفع الشعار فقط وإنما يحتاج إلى إصدار بيان أو تبني دليل عمل يوضح ماذا نفهم باقتصاد السوق الاجتماعي؟

لقد سبق لكارل ماركس عندما طرح شعار الشيوعية في أوربة في القرن التاسع عشر، وما أثاره هذا الشعار من سجالات في المجتمعات الأوربية، حتى إعلان البيان الشيوعي " دليل العمل " والذي جاء لتوضيح مفهوم هذا الشعار[3].

و يبدو أننا أيضاً بحاجة لتوضيح مفهومنا لاقتصاد السوق الاجتماعي، ليس لأن المفهوم مجرد بدعة كما يحلو للبعض أن يقول بل لأن هذا المفهوم قد يختلف من مجتمع لآخر حسب مستوى التطور الذي بلغه هذا المجتمع أو ذاك، وكذلك حسب درجة التطور الاقتصادي، لذلك سوف نحاول هنا أن نركز حول ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي.

فلقد حدد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، كما رأينا سابقاً، عن تبني نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، و لكن لم يبين ماهية هذا النظام و ترك الأمر للقائمين على القرار الاقتصادي في اختبار أدوات هذا النظام، و إن عدم التحديد سوف يترك المجال كبيراً للتصرف تحت مسمى اقتصاد السوق الاجتماعي، سوف يؤدي الخطأ إلى انحرافات عن هذا التوجه و الهدف المعلن، و قد يكون هذا الخطأ مقصوداً أو غير مقصود.

و قد اجتهد عدد كبير من الباحثين في تعريف ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي ووضع حدوداً له كي لا يتم تجاوزه وتحريف مساره، وقد اتفقوا على أنه نظام يمزج بين الاجتماعي و الاقتصادي في الوضع الحركي، أي أن صفة النظام صفة اجتماعية، و ليس صفة ليبرالية جديدة وما تعنيه من سوق حرة و سيطرة مطلقة لرأس المال الخاص، و ما تجره من مشاكل اجتماعية و تراجع مستويات الخدمات التي تقدمها الدولة، أي أن إطاره الاجتماعي يحد من حدة وشدة

مبادئه الرأسمالية المتمثلة في حرية الأسواق والملكية الخاصة، فتبقى للمصلحة المجتمعية بريقها وللملكية العامة وجودها. [4.]

إذاً اقتصاد السوق الاجتماعي ليس مجرد شعار، بل يجب التركيز على هدفي المصطلح وهما :

1- الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي ضمن التحكم بآليات السوق و التزاوج بين قوى السوق والتخطيط و التنافسية الشريفة.

2- التركيز على الطابع الاجتماعي للسوق، وضمان العدالة والمساواة الاجتماعية في الثروة والدخل.

وهذا طبعاً ليس بالأمر السهل، و يحتاج إلى درجة عالية من الوعي الاقتصادي، و ثقافة عامة و مبادرة بحس وطني وإبداع، لإنتاج البرامج الضامنة إلى عدم السماح بتغليب نزعة الاقتصاد الحر، على التطلعات و الأهداف الاجتماعية للاقتصاد.

وهناك باحثون يعرفون اقتصاد السوق الاجتماعي بأنه حرية النشاط الفردي الاقتصادي والجماعي، و الحفاظ على حقوق المجتمع، مما يعني توزيع الثروة و الدخل و عدم استغلال العمال، وهناك سوف يملك فيها الفرد الحرية الكاملة في التحرك. [5]

الأمر المهم هو أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو شكل من أشكال اقتصاد السوق ولكنه ليس مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق الحرة أو إلى الاشتراكية.

إنه شكل خاص من السوق، و منظومة ثالثة لا تستقيل الدولة فيها من مهامها الاقتصادية و الاجتماعية، و إنما تمارس هذا الدور لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية على الدخول إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والإسهام في حل المسائل الاجتماعية، إذاً كان المطلوب منذ البدء أن نبني اقتصاد سوق اجتماعي يحقق التنمية الاقتصادية ولا يهمل الجانب الاجتماعي، نبني اقتصاداً مستقراً قادراً على المنافسة وزيادة الإنتاج مع توفير آلية عادلة لتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه.

وما نحتاج إليه فعلاً هو توضيح المضمون الاقتصادي والاجتماعي لمقولة اقتصاد السوق الاجتماعي كمنظومة ثالثة وليس كمرحلة انتقالية.

وهناك عدد من الباحثين يشكك أيضاً في مفهوم الانتقال إلى اقتصاد السوق، على اعتبار أننا لا نعيش اقتصاد السوق الحرة. وما نحتاج إليه هو الانتقال من اقتصاد السوق المشوه إلى اقتصاد سوق اجتماعي، أو بشكل آخر قوننة اقتصاد السوق القائم وتنظيمه اجتماعياً، أي الانتقال إلى السوق الذي تتحدد فيه حقوق وواجبات كل الفعاليات الاقتصادية على نحو واضح في علاقتها مع المجتمع.

نحن بحاجة لتنظيم آلية السوق في سورية بحيث لا تتعارض مع الأهداف الاجتماعية المعلنة منذ الاستقلال مع بدء الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم النظر إلى الإنسان بأنه الهدف من التنمية الاقتصادية، لذلك احتل الجانب الاجتماعي في الخطط الحيز الأكبر، حيث سعت الخطط على تطوير قطاعات الإنتاج الوطني، وعملت للنهوض بالتعليم والخدمات الصحية، وقد قطعت سورية شوطاً جيداً نسبياً في المجال الاجتماعي[6] .

ولكن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس تغليباً للجانب الاجتماعي على الجانب الاقتصادي، انه يجعل النمو الاقتصادي في خدمة الهدف الاجتماعي ويجعل التقدم الاجتماعي في خدمة النمو الاقتصادي.

والجانب الآخر المهم هو تحديد العلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي، فليس كل ما يخدم الجانب الاقتصادي بالضرورة يخدم الجانب الاجتماعي في حين أن كل ما من شأنه خدمة الجانب الاجتماعي(توفير الخدمات الاجتماعية

من صحة و تعليم .....الخ) ينعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي، وهذا ما كان يسبب الأزمات الاقتصادية في اقتصاد السوق و يعرقل استمرارية النمو قبل الأخذ بالوصفات الكنزية و زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية .

إن توفير هذه الخدمات و تمكين قوة العمل من الحصول عليها(سواء أكانت مأجورة أم كانت مجانية تتولها الدولة على حساب مساهمات قطاع الأعمال في الضرائب التي تعبئها الدولة في الموازنة وتنفقها في تأمين الخدمات للعاملين وعائلاتهم)، يؤدي إلى زيادة الإنتاجية أي خدمة الاقتصادي، فالإنفاق على الصحة يؤدي إلى تحسين صحة العمال ورفع إنتاجيتهم من جهة أخرى.

فعندما تستثمر الدولة في مجال الصحة و التعليم و الثقافة و النقل و منشآت الاستجمام و تمكن قوة العمل من الاستفادة منها فهي لا تنفق اجتماعياً بل هي تستثمرها إنتاجياً لأن هذا الإنفاق الاجتماعي هو استثمار في رأس المال البشري و ينعكس على النمو الاقتصادي.

ويعرف باحثون آخرون اقتصاد السوق الاجتماعي بأنه اقتصاد المبادرات الخاصة المدعومة من الدولة، فالدولة نتيجة تضامن اجتماعي بين كل مواطنيها (دون استثناء) بصرف النظر عن موالاتهم أو معارضتهم، فالدول تدير الشؤون العامة لتحقيق المصلحة العامة وقطاع الأعمال الخاص جزء من الاقتصاد الوطني ، وكل ما يدعم نموه يقود إلى تحقيق نمو الاقتصاد الوطني، من هنا يجب أن يحظى القطاع الخاص برعاية الدولة و دعمها، وعلى الحكومة أن تعمل على:

1- سد ثغرات السوق بالتدخل المباشر، عند الضرورة من أجل دعم و حماية التنمية و ضمان استمرارها.

2- كما تتدخل الدولة عند عجز القطاع الخاص عن تحقيق التوازن الاقتصادي.

3- كما تتدخل الحكومة في عمل السوق لتأمين التوازن الاجتماعي بإعادة توزيع الدخل بما يوفر استمرار النمو، وكذلك بتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الانتفاع بالخدمات حسب قدرتهم المالية، كما أشرنا سابقاً أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في سورية حوالي 33% من عدد السكان، فعلى الدولة العمل على تحسين أوضاعهم.

وبالتالي ففي اقتصاد السوق الاجتماعي، لا القطاع الخاص معفى من التزاماته الاجتماعية و لا الحكومة معفاة من التزاماتها التنموية.

من المهم جداً كما رأينا، أن لا نعارض الاجتماعي بالاقتصادي، وأن جميع البلدان التي غلبت الاجتماعي على الاقتصادي فشلت في حل المسألتين معاً، فلا هي حلت المسألة الاجتماعية فرفعت من مستوى المعيشة لسكانها و خاصة المحرومين اجتماعياً، و لاهي حققت نمواً اقتصادياً كافياً للتخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن البلدان التي غلبت الاقتصادي على الاجتماعي في بداية تطورها وحققت قفزات تنموية ما لبثت أن واجهت صعوبات في استمرار النمو، مما اضطرها للالتفات إلى المسألة الاجتماعية و تمكنت من حل المسألتين معاً.

ففي سورية، ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، تم تغليب الجانب الاجتماعي على الاقتصادي قبل إرساء قواعد النمو الاقتصادي فخسرنا المعركتين معاً، بالرغم من كل الإنجازات التي حققت على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فإننا لم نستطع حل المسألتين و بناء اقتصاد قادر على الاستمرار في النمو ذاتياً ، ولم يكن الخطأ نتيجة التوجه المخطط ، وإنما كان نتيجة درجة التوازن بين الاجتماعي والاقتصادي وأهمية كل منهما للآخر.

أما بالنسبة للملكية العامة ضمن اقتصاد السوق الاجتماعي فيرى بعض الباحثين في هذا المجال أن أشكال الملكية هي ملكية خاصة وملكية الدولة، وملكية الدولة يمكن أن تكون أما رأسمالية، أو ملكية عامة غير رأسمالية، حسب الطابع الاجتماعي لنشاط هذه الملكية، وبالتالي أن أي تخلي عن ملكية الدولة، وبأي شكل كان، لا يؤدي لتقدم

في المجال الاقتصادي أي زيادة معدلات النمو، ولكن قد يؤدي إلى مزيد من المشاكل الاجتماعية، ومن جهة أخرى تعتبر ملكية الدولة أحد أشكال توزيع الثروة لصالح الطبقات الفقيرة، لذلك اقتصاد السوق الاجتماعي لا يتنافى مع ملكية الدولة.[7]

إذاًعلاقة الاقتصادي بالاجتماعي و ترابط الطابع الاقتصادي بالاجتماعي هو محور اقتصاد السوق الاجتماعي، و يعني تأمين فائض اقتصادي عالي لتحقيق الخدمات الاجتماعية، فحتى الآن يحمل البعض انخفاض الفعالية الاقتصادية لنشاط الدولة لأعبائها الاجتماعية، و الواقع أن العبء الاجتماعي هو دور واجب للدولة لا مبرر لوجودها في العالم المعاصر لكن السؤال كيف يجب ممارسة هذا الدور؟

إن رفع الفعالية الاقتصادية على مستوى المنشأة عبر القضاء على النهب والفساد والهدر سيؤمن تلك الفوائض الضرورية لممارسة الدولة لدورها الاجتماعي في الصحة و التعليم و الثقافة ..... الخ، و التي هي مجالات للاستثمار البعيد المدى وليست استهلاكاً لا تقوى الدولة عليه.

والآن ما هو السوق المطلوب في اقتصاد السوق الحر؟

المعروف أن مكونات السوق هي البضائع والرساميل وقوة العمل، وأنصار السوق الحرة يريدون تحرير سوق البضائع والرساميل، وإبقاء قوة العمل مقيدة بالمعنى الاقتصادي حيث تثبيت الأجور، وبالمعنى السياسي حيث منع أي مطالبة بالحقوق بأي شكل كان، و بالتالي فان اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يحرر البضائع والرساميل من كل قيد و يبقي قوة العمل مقيدة هو اقتصاد سوق أكثر تشوهاً من الذي عرفناه، ولذلك يصبح تحرير قوة العمل أجراً وحقوقاً هوالشرط الضروري لاقتصاد سوق متوازن، وهنا يجب أن نحرر نقابات العمال من أي ارتباط سوى الارتباط العمالي، أي يجب أن تسعى لتحقيق حقوق العمال جميعاً، بالطرق القانونية، وأن يتم إعادة صياغة القوانين التي تسمح لها بالتحرك أكثر[8] .

ثالثاً: اقتصاد السوق الاجتماعي والبلدان النامية في عصر العولمة الجديدة:

نأتي هنا إلى البلدان النامية التي تعرف تحديداً بأنها بلدان متخلفة ذات اقتصاديات منخفضة الإنتاجية ضعيفة الفائض الاقتصادي ولا تملك بالتالي ما يلزمها لتمويل التنمية الاجتماعية. حيث نلاحظ تناقضاً واضحاً بين هذا التخلف ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان اقتصاد العولمة الراهن يتصف بالتنافس، وهي سمة مميزة للعولمة التي تقوم على إزالة الحواجز الجمركية وإقامة اقتصاد السوق الحر المبني على المنافسة المباشرة بالغة الحدة مما يجعل هذه المنافسة تفرض تقليص التكاليف بشكل أشد مما كانت عليه الحال زمن الحرب الباردة عندما كانت الدول المتخلفة تفرض أنظمة للحماية الجمركية بحيث لم يكن التهديد التجاري يأتي من منافسة مباشرة مطلقة، كان التنافس قائماً ولاشك ولكنه لم يكن مطلقاً أو شديداً للغاية وإنما ذلك بسبب وجود عوائق جمركية وتجارية أمام استيراد المنتجات.

أما اليوم وبعد إزالة حواجز التجارة العالمية وحواجز التجارة بين الدول العربية وسورية، وبين سورية والاتحاد الأوربي، وبين سورية ودول العالم الأخرى من خلال منظمة التجارة العالمية فلم تبق أو لن تبقى حواجز حمائية مما يعني أن التهديد التجاري يصبح مباشراً وشديداً للغاية، الأمر الذي يفرض التقليل المستمر من تكاليف الإنتاج لمواجهة

المنافسة المتزايدة بأكثر من أي وقت مضى، ومعنى هذا أن سورية لن تستطيع المنافسة إلا إذا خفضت تكاليفها الإنتاجية بشدة، واستمرار رفعها إنتاجية عمالتها بالتلازم مع رفع الإنتاجية العامة في الاقتصاد الوطني.

أثر خصوصية التطورات الاقتصادية والبنية الاقتصادية في سورية في مواجهة العولمة والآخذ باقتصاد السوق الاجتماعي:

اندمجت سورية بالنظام الرأسمالي العالمي من خلال التجارة الكولونيالية ثم التوسع الكولونيالي والاستعماري إلا أنها أقامت نوعاً من الاستقلالية، وإن العلاقة مع الدول الاشتراكية كانت علاقة مضادة للعلاقة مع الدول الرأسمالية. ويعود الاندماج النسبي لسورية في النظام الرأسمالي أثناء الحرب الباردة إلى وجود نظامين: نظام السوق الرأسمالية، ونظام الأسواق الذي لم يتمكن من الصمود والاستمرار تاريخياً، حيث أقامت كل دولة هامشاً معيناً، لأن التجارة لم تكن قد وحدت العالم بعد، والرأسمالية لم تكن قد نجحت في تحرير الأسواق العالمية تحريراً مطلقاً، إضافة إلى وجود عالم بأكمله خارج السوق، وكان قادراً وصالحاً لأن يكون نظيراً تجارياً واقتصادياً.

ففي سورية برز توجه للاندماج نحو الداخل، وإستراتيجية الإحلال محل الواردات كانت للاستغناء عن الاستيراد، وهذا بحد ذاته يقلص من عمق الاندماج بالسوق، حيث اندمجت سورية والدول العربية الأخرى في السوق الرأسمالية مع تداول النظام الرأسمالي تجارياً ثم كولونيالياً وأخيراً إمبريالياً، لكن اندماج سورية في السوق الرأسمالية العالمية خفت شدته وتراجع فيما بعد، وذلك مع التوجه الاشتراكي عندما وزعت سورية، في الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، علاقاتها التجارية بين الدول الغربية والاشتراكية والعربية والنامية. والعلاقة مع الاتحاد السوفييتي أدت إلى التخفيف من غلاء الاندماج بالسوق الدولية، وبقي النفط والقطن والمنتجات الصناعية غالباً تصدر إلى الدول العربية والرأسمالية، وبالتالي فإن الاندماج في السوق ليس جديداً.

ولكن وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وتوحيد العالم بإطار السوق واجهت الدول النامية، ومنها سورية، واقعاً جديداً يتميز بأن النظام الاقتصادي السابق لم يتمكن من تحقيق ما كان مأمولاً منه تحقيقاً كاملاً. واليوم أصبحت الشروط مختلفة، وأصبح على الدول المتخلفة أن تندمج باقتصاد السوق.

سورية كانت مندمجة بالسوق لكن اندماجها لم يكن عميقاً، لكن كل الدول حول سورية أصبحت مندمجة في اقتصاد وحتى منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، أو أنها على وشك الانضمام إليها. [9]

إن تغير شروط العلاقات الدولية تترك انعكاساً على واقع سورية. وإن التخصص السوري في زمن الحرب الباردة لم يعد مناسباً مع الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي مرحلة الرأسمالية العالمية أو مرحلة العولمة الرأسمالية الراهنة، حيث تنطلق الليبرالية الجديدة من فرضية أن السوق آلية مثلى للعمل الاقتصادي، وأن تدخل الدولة هو شر الشرور. ولذلك فإن تحقيق التقدم الاقتصادي يكون بتفعيل السوق، وإطلاق العنان لهويتها. وبالتالي يعني وقف تدخل الدولة، ومحاصرته، ومنعه من الميدان الاقتصادي المباشر.

ولكن هذا الأمر ليس صحيحاً، وكل الدول الصناعية البرجوازية حققت الثورة الصناعية من خلال ثورة اقتصادية قامت فيها الدولة بدور كبير وكان دور الدولة الاقتصادي والتدخلي أشد في النهضة الاقتصادية، كما في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، ولاحقاً في ماليزيا وتايلاند والصين، ومؤخراً في الهند. ولذلك فالقول إن اقتصاد السوق يعني عدم تدخل الدولة، مقولة غير صحيحة وغير عملية لأنها تتناقض والواقع التاريخي الراهن على السواء.

هذا الواقع يجعل تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي مهمة صعبة لأن سورية بلد نام واقتصادها متخلف ويعني التخلف هنا بالتخلف في نمط التخصص الدولي والتخلف في نمط الصناعة التحويلية والتخلف في تحقيق القيمة المضافة وضعف الفائض الاقتصادي المتحقق في العملية الاقتصادية.

كما أن المهمة أصعب أيضاً لأن سورية لم تقرر بوضوح ولم تتحرك بالسرعة الكافية لتطوير الصناعة التحويلية فضلاً عن أن التضامن الاجتماعي وتفعيل النظام الضريبي لا يتحققان في الواقع بالشكل المنشود ليس لأن اقتصاد سورية متخلف نمطاً فحسب وإنما لأن نفطها ينضب ودخل صادراته يتراجع بينما يزداد استيراد المشتقات النفطية.

حيث يتطلب تحقيق التنمية الاجتماعية أقصى دخل اقتصادي ممكن واقتطاعاً لحصة منه لاستخدامها في التنمية الاقتصادية بين الإنماء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والدفاع الوطني والتوفيق بين هذه البنود الثلاث من الحصة المقتطعة من الفائض الاقتصادي يتطلب تدخل الدولة، وقيام تضامن اجتماعي بين الأطراف المعنية.

رابعاً: تحديات اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، هذه التحديات ليست مستوردة من الخارج ولكن وليدة السياسات والإجراءات السابقة، ويمكن إدراج هذه التحديات في مجموعتين، الأولى اقتصادية والثانية اجتماعية:

أ- التحديات الاقتصادية:

1- الخلل في توزيع الدخل الوطني :

يكمن الخلل في توزيع الدخول من خلال زيادة حصة الأرباح والريوع على حصة الأجور، إضافة إلى انخفاض القيمة الحقيقة للأجور بسبب انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (1) توزيع الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج بين الأجور والتعويضات والأرباح ومعدلات التضخم

السنة	توزيع الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج		معدل التضخم %
	حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج %	حصة الريوع و الأرباح %	
1994	46	54	12,3
1995	42	58	20
1996	43	57	8
1997	40	60	8,3
1998	40	60	1,9-
1999	43	57	0,8-
2000	42	58	1,9-
2001	38	62	0,45-
2002	39	61	2,3
2003	38	62	3,55

مصدر المعلومات: هيئة تخطيط الدولة، التحليل الاقتصادي لسورية لعام 2005 .

تشير أرقام الجدول السابق أن هناك خللاً في هيكلية توزيع الدخل الوطني خلال الفترة المدروسة، إذ ازدادت حصة الأرباح والريوع على حساب حصة الرواتب والأجور، كما نلاحظ تراجع القيمة الحقيقية للأجور في أغلب السنوات نتيجة انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية مع ثبات الأجور الاسمية خلال تلك الفترة.

2- مشكلة البطالة:

يعاني الاقتصاد السوري من بطالة حادة وهي بتزايد مستمر، وان حل هذه المشكلة يعتبر النجاح في الامتحان ، فقد بلغ وسطي معدل البطالة حوالي 10 % حسب الإحصائيات الرسمية،[1] وهناك عدد من الباحثين يقدر عددهم بحوالي 18% وهي مشكلة خطيرة اقتصادياً وذات عواقب اجتماعية، ويجب إعطائها الاهتمام المناسب.

3- اختلال هيكلية التجارة الخارجية:

هذا الاختلال ناتج لسببين: الأول هو نتيجة تخصيص العمل الدولي، فقد تخصصت الدول النامية بإنتاج المواد الأولية، وتصديرها بشكلها الخام لدول المركز، وسورية إحدى هذه الدول، أما السبب الثاني فهو نتيجة النمو المشوه لقطاعات الاقتصاد الوطني، فقد سيطر القطاع العام على النسبة الكبرى من الصادرات الوطنية 73,9% مقابل 26,1% للقطاع الخاص في العام 2004، [10] وتتركز معظم الصادرات السورية على السلع الوسيطة والخام، أما الصادرات من سلع الاستهلاك النهائي فقد اختص بها القطاع الخاص وهي عبارة عن أغذية ومنسوجات. أما المستوردات السورية فشكلت السلع الوسيطة النسبة الأكبر منها 57% خلال الفترة 1992-2003 وتأتي بعدها السلع الرأسمالية بنسبة 29,5% ثم سلع الاستهلاك النهائي بنسبة 13,5% [11]حيث يقوم القطاع الخاص باستيراد النسبة الأكبر منها.

4- تراجع معدلات النمو الحقيقي:

إن معالجة هذه المشكلة مؤشر على نجاح كبير في خطى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد تميز الاقتصاد السوري منذ بدايات السبعينات من القرن الماضي بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، و دورانها حول مستوى معين لا يكفي لمتطلبات التنمية الاقتصادية، وقد بلغ في السبعينيات أعلى معدل له 9,1% ،بسبب المساعدات الاقتصادية العربية في تلك الفترة، وأدنى مستوى له بلغ 0,98% خلال الثمانينيات من القرن الماضي، يعود هذا الانخفاض بسبب انقطاع المساعدات العربية من جهة والحصار الاقتصادي من جهة أخرى، وفي النصف الأول من التسعينيات بلغ 8,45% ، وهذا الارتفاع يعود لتطبيق سياسة استثمارية جاذبة تفاءل بها المستثمرين المحلين والأجانب، بينما تراجع خلال الفترة التالية 1997 – 2003 للمعدل 2,37% بسبب تراجع القطاع الخاص عن الاستثمار في سورية، لعدم وجود مناخ استثماري جيد، ومن جهة أخرى إتباع سياسة مالية تقشفية اعتمدت على تجميد الرواتب والأجور، وتخفيض الإنفاق الاستثماري وإتباع قيود كثيرة على التسليف.

إن معدلات النمو المرتفعة مع مطلع التسعينيات تعطي أملاً كبيراً في تجديد الروح للاقتصاد الوطني، فهي تعطي دلالة قوية على الطاقة الكامنة في الاقتصاد الوطني، و يمكن الاسترشاد بها، وإن انتهاج سياسة اقتصادية مناسبة لابد أنه سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، توفر الموارد الكافية لاستمرار عمليات النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى توفر الموارد اللازمة للحكومة للقيام بواجبها الاجتماعي[12]، بينما بلغ هذا المعدل للأعوام 2005 – 2006 على التوالي 4,7% و5%.[10].

5- النضوب النفطي وعواقبه المالية والاقتصادية:

لقد تزايد الاعتماد على القطاعات الريعية والعودة إلى مرحلة تنموية متأخرة ازداد فيها الاعتماد على العوامل الطبيعية أكثر من الاعتماد على الإنسان، وينعكس ذلك على الجوانب الاجتماعية من حيث انخفاض العائد الاقتصادي، وبالتالي أدى ذلك إلى تراجع رفاهية المجتمع من جهة وبذل الإنسان لأقل من قدراته الكامنة يسبب مشاكل اجتماعية وسياسية ونفسية من جهة أخرى.

إن إيرادات النفط الحكومية هي دالة لمبيعات النفط المحلية والدولية وأسعارها، وحتى عام 1999 كانت أسعار البيع المحلية للمنتجات البترولية أعلى في المتوسط من الأسعار الدولية ومن ثم كانت الإيرادات الصافية التي تحققها الحكومة مساوية للإيرادات التي كان يمكن أن تتحقق لها في حالة بين الإنتاج بالأسعار الدولية مضافاً إليها الضرائب الصافية، واعتباراً من عام 2000 ونتيجة لطفرة أسعار النفط الدولية التي لم تنتقل آثارها الكاملة إلى الأسعار المحلية تزايد الدعم على الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية ويقدر الدعم الصافي بحوالي 3,7 % من إجمالي الناتج المحلي في العام 2004.

وبافتراض ثبات الأسعار المحلية بالقيم الحقيقية وثبات سعر الصرف الحقيقي واستناداً إلى الافتراضات الواردة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" تشير توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى ما يلي: [9]

- انخفاض الدعم على أسعار النفط من المستوى المتوقع البالغ 6,5 % من إجمالي الناتج المحلي في العام 2005 إلى 1,75% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 وإلى اقل من 0,5 % في 2015 بسبب تقلص الفارق بين الأسعار الدولية والمحلية نتيجة للانخفاض المتوقع في أسعار النفط الدولية في تلك الفترة .
- انخفاض صافي الإيرادات الحكومية من مستوى تقديري يبلغ 15 % تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في العام 2003 إلى 8 % عام 2010 وإلى اقل من 5 % بحلول عام 2020 بسبب التكلفة المترتبة على دعم الأسعار واقترانها بتراجع الإنتاج النفطي والانخفاض المتوقع في أسعار النفط الدولية.

وبالتالي ما هي الآثار المستقبلية المتوقعة في قطاع الطاقة وما هي انعكاسات النضوب النفطي على المالية العامة وميزان المدفوعات؟[13]

هناك درجة كبيرة من الغموض حول الآفاق المتوقعة لإنتاج الطاقة على المدى المتوسط نظراً لعدم التأكد مما إذا كانت الاستثمارات الجارية في أعمال التنقيب سوف تسفر عن اكتشافات جديدة، إزاء هذا الغموض الشديد ينبغي أن تستند السياسات إلى مستوى الاحتياطات المثبتة بالفعل مع اعتبار إمكانية العثور على اكتشافات جديدة بمثابة احتمال يفوق التوقعات، وحسب أخر المعلومات الواردة يتراوح حجم الاحتياطات النفطية المثبتة لدى سورية بين (2.3) و(2.5) مليار برميل بينما يتراوح حجم احتياطاتها من الغاز الطبيعي بين(240) و(500) مليار متر مكعب[14]. وبالنسبة للنفط بلغ حجم الإنتاج (600) ألف برميل يومياً عام 1996 ثم انخفض بعد ذلك إلى نحو(460) ألف برميل يومياً في العام 2004، وطبقاً لوزارة النفط والثروات المعدنية من المتوقع أن يستمر انخفاض إنتاج النفط حتى عام 2016 ، بمعدل متوسط مقداره 5 % سنوياً، حين تصل بعض حقول النفط الناضجة إلى مرحلة النضوب اعتباراً من عام 2025، أما عن الغاز الطبيعي فقد بدأت سورية الاستثمار في هذا القطاع منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وارتفع مستوى الإنتاج بشكل مضطرد حتى بلغ(4.8) مليار متر مكعب في العام 2004 ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع هذا المستوى ليصل إلى نحو (10.5) مليار متر مكعب بحلول عام 2010 و (11.8) مليار بحلول عام 2015 ، وإذا

استقر الإنتاج عند هذا المستوى فسوف تكفي الاحتياطات فترة تتراوح بين 10 و 15 سنة أخرى حسب مستوى الاحتياطات المتوافرة .

لجأت سورية في السنوات القليلة الماضية إلى إحلال الغاز الطبيعي محل النفط كأحد الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة تحدي الانخفاض السريع في الاحتياطات النفطية وأكبر الإمكانات التي توفرها هذه الإستراتيجية هي إمكانية توليد الكهرباء وإن كانت تتيح بعض الإمكانات التي يستفاد منها أيضا في مجال النقل العام، وبالنسبة لتوليد الكهرباء ازدادت حصة الغاز الطبيعي من 40 % في عام 2002 إلى 55 % حالياً والهدف المتوخى هو زيادة هذه النسبة لتصل إلى 75 % بحلول عام 2011.

نظراً لعملية الإحلال الجارية من النفط إلى الغاز الطبيعي تم الاستناد في وضع توقعات المسار المستقبلي لصافي الصادرات النفطية ونمو القيمة المضافة في قطاع التعدين إلى الأوضاع السائدة في قطاع الطاقة ككل ويقوم السيناريو الأساسي على الافتراضات التالية :

1- مرونة دخلية للطلب على الطاقة بمقدار 1.2 على غرار المتوسط في البلدان النامية

2- معدل نمو متوسط لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي – كمتغير بديل للدخول- مقداره 5 %.

3- معدل لاستخراج الغاز الطبيعي يساوي معدل نمو الطلب المحلي على الاستخدام النهائي وتوليد الكهرباء نظراً لأن احتمالات تصدير الغاز الطبيعي لا تزال غير مؤكدة .

استناداً إلى الافتراضات المذكورة آنفاً يتوقع انخفاض صادرات النفط الصافية (بما في ذلك إعادة توطين أرباح شركات النفط الدولية) من 3 مليار دولار أميركي في العام 2003 (أي ما يعادل 14 % من إجمالي الناتج المحلي) إلى صفر بحلول عام 2011 ومن المتوقع أن تصبح سورية عندئذ مستورداً صافياً للنفط ويصبح على الواردات تغطية 35 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ب- التحديات الاجتماعية:

1- ارتفاع معدل تزايد السكان:

تزايد السكان في سورية بمعدل عال فاق 3 % سنوياً خلال الفترة 1950 -1980، غير أن هذا النمو تراجع بشدة و بشكل مستمر خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي وصولاً إلى الوقت الحاضر، وقد كان هذا التراجع بتأثير عوامل متعددة، أهمها انهيار في مستوى الدخول وانخفاض قيمتها الحقيقة، بسبب وقف المساعدات النفطية مع بداية الثمانينات، والحصار الاقتصادي، إضافة إلى تعرض القطر لعدة سنوات من الجفاف أثر بشكل كبير على أغلب فئات السكان.

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع النمو السكاني إلى2,56 % خلال الحقبة 1993- 1999، و مع تواصل الركود الاقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية لدى العاملين بأجر، أجبر عدد كبير من النساء للخروج إلى العمل ليعملن إضافة إلى أزواجهن و آبائهن، لمواجهة الارتفاع في أعباء المعيشة، الأمر الذي يحد منطقياً من حالات الإنجاب لدى الأسر العاملة، والخلاصة هي أن معدلات النمو السكاني مرتفعة جداً في سورية، وإن انخفاضها في الفترة الأخيرة كان بسبب الأزمة الاقتصادية وليس بسبب التوعية [6]الاجتماعية.

2- ضعف التوعية الاجتماعية لضمان مساهمة مختلف فئات المجتمع في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي:

إن قيام نظام اقتصاد السوق الاجتماعي تاريخياً يتطلب التزاماً متبادلاً بين الطبقات الاجتماعية و الفئات الاقتصادية والنقابية و المهنية باعتبارها ركناً أساسياً من الأركان المؤلفة لاقتصاد السوق الاجتماعي بإشراف الدولة وعلى قاعدة سلطتها الوطنية ودورها المركزي السياسي والاقتصادي و الاجتماعي، وتتمثل هذه الواجبات بأداء الضريبة وتحمل نصيب من الأعباء الضريبية الإجمالية يتفق مع النصيب المتاح من المنافع و الأرباح، ذلك لأن الأداء الضريبي شرط لتمويل التنمية الاجتماعية مثلما هو بالأساس شرط لتمويل التنمية الاقتصادية.

إذاً هناك علاقة وثيقة بين السياسة الضريبية وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي، و هناك علاقة وثيقة أيضاً بين رفع الإنتاجية والإنتاج وبين قوة وضعف الاقتصاد وتحمل الحاجات الزائدة لتمويل التنمية الاجتماعية.

إذاً، يجب تفعيل الاستثمار العام والمشترك التكنولوجي والصناعي والاقتصادي وتوسيع دوره الاقتصادي والاجتماعي، لأنه يؤدي مثلما يؤدي تفعيل الاستثمار الخاص إلى إيجاد فرص جديدة للعمل، كما يؤدي إلى توليد دخول جديدة واسعة النطاق وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق الدخول على أساس اقتصادي، وتحسين استخدام الموارد البشرية و التأمين الصحي والاجتماعي و تأمين الشيخوخة والتقاعد وتأمين المساكن التعاونية والاستقرار الاجتماعي للعاملين في مشاريع الاستثمار العام الصناعي والإنشائي و الخدمي، وهذه التوعية مطلوبة من الجميع ولكن العبء الأكبر يقع على عاتق الدولة، فيجب العمل على أهمية الضريبة بالنسبة للمجتمع (الوعي الضريبي) ووعي أهمية المساهمة المشتركة من قبل مختلفالقطاعات الاقتصادية في البناء الاقتصادي والاجتماعي. [12]

3- تحدي التنمية الاجتماعية:

إن مصادر تمويل التنمية الاجتماعية تضعف في نظام العولمة الرأسمالية الجديدة، وتناقض اقتصاد السوق (الذي اتسع مجاله الحيوي حتى شمل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية والعالمية) و التنمية الاجتماعية (التي تتم داخل الدولة الوطنية وأحياناً داخل التكتل أو التجمع الاقتصادي الإقليمي) يظهر بشكل واضح.

وبالتالي كيف يمكن قلب هذا التناقض إلى تكامل وتعاون؟ ويمكن أن يتم ذلك وفق طريقين :

الأول: ترشيد استخدام الموارد و رفع فعالية استخدامها لمضاعفة عوائدها الاستثمارية، والحيلولة دون نضوب الموارد الغير متجددة، واعتماد مصادر متجددة كقاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالانتقال إلى اقتصاد العلم والمعرفة والتقانة والصناعات والخدمات الجديدة، أي باختصار وضع خطة طموحة للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي.

الثاني: وهو العمل على رفع معدلات الإنتاجية، ذلك أنه كلما ارتفعت ارتفع بالنتيجة الفائض الاقتصادي، وأمكن بالتالي اقتطاع نسبة أكبر منه للتنمية الاجتماعية، أما عندما يكون الفائض الاقتصادي ضئيل أو ضعيف نظراً لضآلة القيمة المضافة المتحققة، فانه لا يتوفر نصيب يمكن تقاسمه بين الاستثمار والاستهلاك لأن كتلة الفائض الاقتصادي صغيرة جداً أصلاً .[15]

4- أزمة الرعاية الاجتماعية الحكومية والتراجع عنها:

لقد اصطدم نظام الرعاية الاجتماعية بصعوبات متزايدة بالارتباط مع انقطاع المعونة الخارجية و انخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الدولة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي كما رأينا، وتراجع الاستثمار الخاص في النصف الثاني من التسعينيات، حتى إذا ما جاء القرن الحادي والعشرين بدأ القطر تحولات جذرية في النظام الاقتصادي والسياسية الاقتصادية فألغت الكثير من الدعم الغذائي، وأدخلت معايير السوق الرأسمالية في كثير من المؤسسات العامة الاقتصادية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، واليوم مع قرب موعد الجفاف النفطي و تراجع صادراته مقابل

تزايد الاستيراد من المشتقات النفطية، يتزايد تقليص الفائض في إيرادات الدولة، و يصعب التوسع في الإنفاق الاجتماعي، و يتضاءل هامش المناورة لدى الدولة فيما يخص السياسات الاجتماعية (التعليم ، الصحة، السكن)، و يتم وقف سياسة الاستيعاب في التعليم العالي والتحول للتعليم الخاص والطب الخاص، والسكن الخاص بينما يعاني البناء السكني التعاوني من ركود طويل و تضخيم في التكاليف و الأسعار و انزلاق خطير نحو السوق وأسعارها.[16]

5- تخفيض تكاليف الإنتاج وأثره الاجتماعي:

إن تخفيض تكاليف الإنتاج بهدف الوقوف أمام المنافسة الخارجية وحتى خلق أسواق خارجية، كما رأينا، بالضغط المتواصل على الأجور والمكافآت والتعويضات كماً ونوعا، يتناقض مع مبدأ الرفاه الاجتماعي وتنمية المجتمع، وهذا يتضح مثلاً من رفع أسعار المشتقات البترولية حيث يضر هذا بالصناعة و الزراعة المحلية وقدرتهما على التصدير، كما يحصل في سورية منذ أكثر من أربعة أعوام و يخشى تجدده في المستقبل القريب، وينطبق الأمر نفسه على محاولات تخفيض الدعم الممنوح للمزارعين لدى شراء الدولة منتجاتهم الزراعية المستخدمة في الصناعة، القطن أو القمح، وإن تخفيض الأجور لتخفيض التكاليف الإنتاجية ومواجهة المنافسة يؤدي إلى تقليل ما يناله العمال من حوافز ومكافآت مادية وخدمات اجتماعية، أن هذه النظرة التي تربط تخفيض تكاليف الإنتاج بأجور العمال تؤدي إلى التناقض ما بين الاجتماعي و الاقتصادي، ولكن تخفيض تكاليف الإنتاج مرتبطة بزيادة معدلات الإنتاجية وهي مرتبطة أولاً في العامل، وهو غير قادر على زيادة إنتاجيته إذا لم يشعر بالأمان وأنه يأخذ كامل مستحقاته، وفي حال أخذ العامل كامل مستحقاته (خدمات، استقرار وأجر عادل) يرفع من إنتاجيته إلى الطاقة القصوى وبالتالي يتم تخفيض تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع معدلات الإنتاجية، لذلك يجب إعادة النظر للترابط بين تكاليف الإنتاج والأجور من جهة وبين تكاليف الإنتاج والإنتاجية من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى عكس التنافر بين الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يقود إلى التكامل بينهما.

6- ضعف التأهيل والتدريب والحاجة إلى نقلة إستراتيجية في الموارد البشرية:

أن لانخفاض الإنتاجية أسباب عديدة ولكن الأخطر فيها هو تراجع المستوى التعليمي للمشتغلين في سورية، فقد بلغ نسبة الحاصلين على الابتدائية فما دون 66 % من مجموع المشتغلين و 12 % يحملون الإعدادية و 7 % يحملون الشهادات الجامعية لعام 2003 ولا يمكن بهذه التركيبة دخول سباق التنافسية مع دول العالم التي سبقتنا في التعليم والبحث العلمي، ولا يمكن بناء صناعات ذات تقانة متقدمة وفق هذه الظروف مما يعطي أولوية قصوى للتعليم الكمي والنوعي بالإضافة إلى التدريب والتأهيل المستمر وزيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي لما له من أهمية خاصة في هذا المجال.

لابد إذاً من تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بقطاعاته العامة والخاصة والمشتركة والتعاونية والانسجام بين الجهات المختلفة المسئولة عن صنع القرار الاقتصادي.

التوصيات:

مما تقدم نلاحظ أن هناك ضرورة لإعادة رسم الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، وتحديد أولويات المجتمع السوري بمختلف فئاته ووفق القدرات المتاحة والكامنة فيه، ويمكن تلخيص أهم التوصيات كما يلي:

1- إصلاح اقتصادي شامل يبدأ بالقضاء على الفساد ويحد من قدرة البيروقراطيين في التحكم بالقرار الاقتصادي، ويشكل إصلاح القطاع العام وإعادة تحديد دوره أولوية كبرى في هذا الإصلاح.
2- بناء مؤسسات السوق التي تعبر عن المشاركة في قيادة الاقتصاد الوطني لضبط عمل السوق وتوجيهها بعيداً عن الاحتكار والتحكم الطفيلي.
3- استعادة الدولة لدورها المفتاحي في عملية التنمية، أي مسؤوليتها عن قيادة عملية التنمية سواء في التخطيط والاستثمار أو تحديد الأولويات وذلك مع الشركاء الاجتماعيين، إذ إن شرط السوق الاجتماعي هو المشاركة الفاعلة، وليس المقصود التعويض عن فشل السوق وإنما جعل السوق أكثر اجتماعية من خلال توجيه نشاطها لخدمة أهداف اجتماعية بمشاركة مختلف قوى المجتمع وفئاته.
4- العدالة والشراكة الحقيقية في ثمار التنمية لضمان تطور مستدام لقوى المجتمع ولتحفيز قدراته الإبداعية والإنتاجية.
5- التضامن والتكامل الوطني والمسؤولية الجماعية عن مستوى معيشة ورفاه جميع أبناء الوطن بما فيه الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة.
6- للانتقال إلى مرحلة تنموية أرقى بحاجة إلى تدخل الدولة الحاسم للتأثير في بنية الاقتصاد الوطني وفي الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم النوعي والتدريب والاستثمار المكثف في البحث العلمي والتقانة كمصدر أساسي مستقبلي للنمو الاقتصادي.

المراجع:

2- طلاس، جمال. *الاقتصاد السوري ومشكلة تحديد الهوية الاقتصادية*، مجلة الاقتصادية، عدد196، أيار 2005.
3- حبيب، مطانيوس. *قراءة في القطاع الخاص في سورية*، بحث مقدم لندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 28/3/2005.
4- سليمان، عدنان. *وجهات نظر حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية*، الطريق، <http://www.iraqcp.org/members3/0050725adnan.htm hg>.
5- قدري، جميل. *السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي*،2006/2/23، <http://kassioun.org/index.php?d=35&id=13759>.
6- مجموعة باحثين. *سورية2000 (دراسة عامة حول الجمهورية العربية السورية)*، مركز المعلومات القومي، دمشق 2000، ص 194-224.
7- العبد الله، حميد. *اقتصاد السوق الاجتماعي تعريفاً*، 2006/5/21، <http://www.mowaten.org/economy/06-05/21-05-06-1.htm>.
8- قرقوط، ثامر. *اقتصاد السوق الاجتماعي .. هل يغلق الباب أمام تيار "لبرلة" الاقتصاد السوري*، النور ، < http://www.an-nour.com/202/economy/economy-01.htm>.
9- الزعيم، عصام. *اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية*، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة بتاريخ 22/11/2005.
10- غرفة تجارة دمشق، < http://www.dcc-sy.com/dcc04/arexports.htm >

11- *تنافسية الاقتصاد الوطني*، التقرير الاقتصادي المقدم من رئاسة مجلس الوزراء إلى المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي،2005 ، ص.44

12- شريف، قاسم. *اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق*، <http://www.syriamirror.net/modules/recentarticles/?sourceid=82>.

13- "أفاق قطاع النفط في الأمد المتوسط والأمد الطويل في الجمهورية العربية السورية" تقرير صندوق النقد الدولي المعد من قبل بعثة الصندوق في إطار المشاورات التي جرت بتاريخ 2005/4/30 بموجب المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي- اقر التقرير من قبل المدراء التنفيذيين في صندوق النقد الدولي بتاريخ (2005/8/31).

14- بيانات أعدتها إدارة معلومات الطاقة ((energy Information Administration(EIA) عن الوضع القائم في نوفمبر 2004 استناداً إلى نشرة BP Statistical Review ودورية Oil & Gas Journal وقاعدة بيانات World Oil وبيانات الرابطة الدولية للغاز الطبيعي ((CEDIGAS) International Association For Natural Gas) وطبقاً لمعلومات إدارة الطاقة هناك احتمال 90 بالمائة ان يتم اكتشاف احتياطات نفطية تصل إلى نحو نصف مليار برميل في المستقبل القريب.

15- عبد الله، إسماعيل صبري. *أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين*، عالم الفكر، المجلد 26، العدد 4، الكويت 1998، ص.78

16- زكي، رمزي. *الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى*، عالم الفكر، العدد الثاني، المجلد 25، الكويت 1996، ص23.